

Distr.: General
30 November 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي (الكامبيون)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١١٥ من جدول الأعمال: تعيينات ملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات

(د) تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية

(١) تعيين أعضاء في اللجنة

(٢) تسمية نائب رئيس اللجنة

(هـ) تعيين أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(ي) إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات

(ج) تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (تابع)

طلب تقديم إعانة مالية إلى الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

17-19386 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ١١٥ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

١ - الرئيس: وجّه انتباه اللجنة إلى المادة ٩٢ من النظام الداخلي للجمعية العامة المتعلقة بالانتخاب بالاقتراع السري، وإلى الفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ بشأن ترشيد إجراءات الجمعية العامة وتنظيمها، وإلى الفقرة ٤٧ من قرار الجمعية العامة ٣٢٣/٧١ بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة.

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/72/101/Rev.1؛ A/C.5/72/4)

٢ - الرئيس: وجّه انتباه اللجنة إلى مذكرتي الأمين العام اللتين يشير فيهما إلى المادتين ١٥٥ و ١٥٦ من النظام الداخلي للجمعية العامة، ويدعو الجمعية إلى تعيين خمسة أشخاص لملء الشواغر التي ستنشأ في عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (A/72/101/Rev.1)، ويعرض أسماء ستة أشخاص رشحتهم حكوماتهم لتعيينهم أو إعادة تعيينهم لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (A/C.5/72/4).

٣ - ولما كان عدد المرشحين من الدول الأفريقية، ودول أوروبا الشرقية، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى، مطابقاً لعدد الشواغر المخصصة لهذه المجموعات، فقد اعتبر الرئيس أن اللجنة تود أن توصي بتعيين المرشحين أو إعادة تعيينهم بالتزكية.

٤ - وقد أوصت اللجنة، بالتزكية، بتعيين أو إعادة تعيين السيد عبد الله (تشاد)، عن الدول الأفريقية، والسيد تشيرنيكوف (الاتحاد الروسي)، عن دول أوروبا الشرقية، والسيد ترزي (تركيا) والسيد ترايستمان (الولايات المتحدة الأمريكية)، عن دول أوروبا الغربية ودول أخرى، أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٥ - الرئيس: وجّه انتباه اللجنة إلى المادتين ١٣٢ و ١٢٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، ودعا الأعضاء إلى انتخاب مرشح واحد بالاقتراع السري من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦ - وبناء على دعوة من الرئيس، تولى فرز الأصوات السيدة بيشيه (كندا)، والسيد كوفاتشيك (سلوفاكيا)، والسيد ويكراماراتشيجي (سري لانكا).

٧ - وأجري تصويت بالاقتراع السري.

عدد بطاقات الاقتراع: ١٨٧

عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة: ١٨٧

المتنعون عن التصويت: ٢

عدد الأعضاء المصوتين: ١٨٥

الأغلبية المطلوبة: ٩٣

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:

السيدة ماسيل غونزاليز (باراغواي) ١١٢

السيد أوليفيرا سينا (البرازيل) ٧٣

٨ - ونظراً لحصول السيدة ماسيل غونزاليز (باراغواي) على الأغلبية المطلوبة، فقد أوصي بتعيينها عضواً في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات (A/72/102/Rev.1؛ A/C.5/72/5)

٩ - الرئيس: وجه انتباه اللجنة إلى مذكرتي الأمين العام اللتين يشير فيهما إلى المادتين ١٥٨ و ١٥٩ من النظام الداخلي للجمعية العامة، ويدعو الجمعية إلى تعيين ستة أشخاص لملء الشواغر التي ستنشأ في عضوية لجنة الاشتراكات في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (A/72/102/Rev.1)، ويعرض أسماء ستة أشخاص رشحتهم حكوماتهم لتعيينهم أو إعادة تعيينهم لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (A/C.5/72/5).

١٠ - ولما كان عدد المرشحين من دول آسيا والمحيط الهادئ، ودول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى لا يتجاوز عدد الشواغر المخصصة لهذه المجموعات، فقد اعتبر الرئيس أن اللجنة تود أن توصي بتعيين المرشحين أو إعادة تعيينهم بالتزكية.

١١ - وقد أوصت اللجنة، بالتزكية، بتعيين أو إعادة تعيين السيدة بيون سيونغمي (جمهورية كوريا) والسيدة جانغ واي (الصين)، عن دول آسيا والمحيط الهادئ، والسيد كالوغين (الاتحاد الروسي)، عن دول أوروبا الشرقية، والسيد ساردينيا بنتو (البرازيل)، عن دول أمريكا

حكومته لشغل منصب نائب رئيس اللجنة لفترة أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

١٦ - ولما كان عدد المرشحين مطابقاً لعدد الشواغر، فقد اعتبر الرئيس أن اللجنة تود أن توصي بتسمية المرشح بالتركية.

١٧ - وقد أوصت اللجنة، بالتركية، بتسمية السيد مانتوفاني (إيطاليا) نائباً لرئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(هـ) تعيين أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة (A/72/105؛ A/C.5/72/8)

١٨ - الرئيس: وجه انتباه اللجنة إلى المذكرتين اللتين يشيران فيهما الأمين العام إلى الفقرات ٣ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من مرفق قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٦١، ويدعو الجمعية العامة إلى تعيين ثلاثة أشخاص ملء الشواغر التي ستنشأ في اللجنة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (A/72/105)، المستقلة للمراجعة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (A/72/105)، ويعرض اسمي شخصين رشحتهما حكومتاهما لتعيينهما أو إعادة تعيينهما عضوين في اللجنة لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (A/C.5/72/8).

١٩ - ولما كان عدد المرشحين من الدول الأفريقية ودول أوروبا الغربية ودول أخرى مطابقاً لعدد الشواغر المخصصة لهاتين المجموعتين، فقد اعتبر الرئيس أن اللجنة تود أن توصي بإعادة تعيين المرشحين بالتركية.

٢٠ - وقد أوصت اللجنة، بالتركية، بتعيين أو إعادة تعيين السيد كوارتي (غانا)، عن الدول الأفريقية، والسيد سانت لورانت (الولايات المتحدة الأمريكية)، عن دول أوروبا الغربية ودول أخرى، ليكونا عضوين في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(ي) إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات (A/C.5/72/9)

٢١ - الرئيس: قال إن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة ٣٤، بناءً على التوصية التي أصدرها مكتبها إثر الطلب المقدم من الأمين العام (A/72/231)، أن تُدرج في جدول أعمال الدورة الثانية والسبعين، في إطار البند المعنون "تعيينات ملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى"، بنداً فرعياً عنوانه "إقرار تعيين

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيد هولتش (ألمانيا) والسيد تاونلي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، عن دول أوروبا الغربية ودول أخرى، أعضاء في لجنة الاشتراكات لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(د) تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية

(١) تعيين أعضاء في اللجنة (A/72/104/Rev.1؛ A/C.5/72/7)

١٢ - الرئيس: وجه انتباه اللجنة إلى المذكرتين اللتين يشيران فيهما الأمين العام إلى المواد من ٢ إلى ٤ من النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية، ويدعو الجمعية العامة إلى تعيين خمسة أشخاص ملء الشواغر التي ستنشأ في اللجنة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (A/72/104/Rev.1)، ويعرض أسماء خمسة أشخاص رشحتهم حكوماتهم لتعيينهم أو إعادة تعيينهم لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (A/C.5/72/7).

١٣ - ولما كان عدد المرشحين من دول آسيا والمحيط الهادئ، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى مطابقاً لعدد الشواغر المخصصة لهذه المجموعات، فقد اعتبر الرئيس أن اللجنة تود أن توصي بتعيين المرشحين أو إعادة تعيينهم بالتركية.

١٤ - وقد أوصت اللجنة، بالتركية، بتعيين أو إعادة تعيين السيد كومامارو (اليابان)، عن دول آسيا والمحيط الهادئ، والسيد هيرموسيو (المكسيك)، عن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيد مانتوفاني (إيطاليا) والسيد ماونتس (الولايات المتحدة الأمريكية) والسيد شتوك (ألمانيا)، عن دول أوروبا الغربية ودول أخرى، أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٢) تسمية نائب رئيس اللجنة (A/C.5/72/7/Add.1)

١٥ - الرئيس: وجه انتباه اللجنة إلى المادة ٢ من النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية ودعا الجمعية العامة إلى تسمية نائب رئيس ملء الشاغر الذي سينشأ في عضوية اللجنة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وعرض الأمين العام، في مذكرته بشأن تسمية نائب رئيس اللجنة (A/C.5/72/7/Add.1)، اسم شخص رشحته

- أعضاء في لجنة الاستثمارات“، وأن تحيل هذا البند الفرعي إلى اللجنة الخامسة.
- ٢٢ - ووجه انتباه اللجنة إلى المذكرة التي يشير فيها الأمين العام إلى النظامين الأساسي والإداري ونظام تسوية المعاشات التقاعدية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ولا سيما المادة ٢٠ والبند هاء من المرفق الثالث، ويعرض اسمي شخصين لكي تقرر الجمعية إعادة تعيينهما عضوين مخصصين في لجنة الاستثمارات لمدة سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (A/C.5/72/9).
- ٢٣ - وقد أوصت اللجنة، بالتركية، بأن تقرر الجمعية العامة إعادة تعيين السيدة أديوسون (نيجيريا) والسيد هوندا (اليابان)، عضوين مخصصين في لجنة الاستثمارات لمدة سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.
- (ج) تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات (A/72/103؛ A/C.5/72/6)
- ٢٤ - الرئيس: وجه انتباه اللجنة إلى المذكرتين اللتين يدعو فيهما الأمين العام الجمعية العامة إلى تعيين مراجع الحسابات العام، أو موظف يحمل لقباً معادلاً، من إحدى الدول الأعضاء ملء الشاغر الذي سينشأ في عضوية مجلس مراجعي الحسابات في ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ (A/72/103)، ويبلغ الجمعية بأن حكومة شيلي قد رشحت المراقب المالي العام لشيلي وأن حكومة سيراليون قد رشحت مراجع الحسابات العام لسيراليون للتعيين في عضوية مجلس مراجعي الحسابات (A/C.5/72/6).
- ٢٥ - وبعد أن وجه انتباه اللجنة إلى المادتين ١٣٢ و ١٢٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، دعا الأعضاء إلى انتخاب مرشح واحد بالاقتراع السري ملء الشاغر.
- ٢٦ - وبناء على دعوة من الرئيس، تولى فرز الأصوات السيدة بيشيه (كندا)، والسيد كوفاتشيك (سلوفاكيا)، والسيد ويكرامارتشيجي (سري لانكا).
- ٢٧ - وأجري تصويت بالاقتراع السري.
- عدد بطاقات الاقتراع: ١٩٠
- عدد بطاقات الاقتراع غير الصحيحة: ١
- عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة: ١٨٩
- ١ - الممتنعون عن التصويت:
- ١٨٨ - عدد الأعضاء المصوتين:
- ٥ - الأغلبية المطلوبة:
- عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:
- ٩٧ - المراقب المالي العام لشيلي
- ٩١ - مراجع الحسابات العام لسيراليون
- ٢٨ - ونظراً لحصول المراقب المالي العام لشيلي على الأغلبية المطلوبة، فقد أوصي بتعيينه عضواً في مجلس مراجعي الحسابات لفترة ست سنوات تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٨.
- البند ١٣٣ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) (A/C.5/72/L.4)
- مشروع القرار A/C.5/72/L.4: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات
- ٢٩ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/72/L.4.
- البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (تابع)
- طلب تقاسم إعانة مالية إلى الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا (A/72/7/Add.7 و A/72/341)
- ٣٠ - السيدة بارتسيوتاس (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأمين العام عن طلب تقاسم إعانة مالية إلى الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا (A/72/341)، فقالت إن التقرير يوجز التقدم الجوهري الذي أحرزته الدوائر الاستثنائية، ويتضمن معلومات عن التحديات المالية المستمرة التي تواجهها، ويقدم تقديرات للاحتياجات من الموارد لتمويل العنصرين الوطني والدولي خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.
- ٣١ - وأشارت إلى أن الجمعية العامة أذنت للأمين العام، بموجب قرارها ٢٧٢/٢٧، أن يدخل، كتدبير استثنائي، في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١١ مليون دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية لعام ٢٠١٧. واستند هذا المبلغ إلى النقص في التعهدات المعلنة بتقديم تبرعات للعنصر الدولي عند نظر الجمعية في الميزانية المقترحة ذات الصلة. ولم تكن سلطة الالتزام، مضافة إلى التبرعات، كافية لتغطية ميزانية الدوائر لعام ٢٠١٧. ومن أجل سد النقص في التمويل البالغ نحو مليوني دولار، قامت الدوائر، في جملة

منذ عام ٢٠١٤، على طلب تقديم إعانات من الميزانية العادية لتغطية النقص في التبرعات.

٣٦ - ومضى يقول إن الإعانة المطلوبة لعام ٢٠١٨ من شأنها أن تساعد في تغطية الاحتياجات المقترحة البالغة ١٨,٩ مليون دولار للعنصر الدولي. ومع الإقرار بأن الممارسة المتمثلة في طلب إعانات لم تعد استثنائية الطابع، ترى اللجنة الاستشارية أن التبرعات ينبغي أن تبقى المصدر الرئيسي لتمويل الدوائر وأنه ينبغي تجنب استمرار الاعتماد على الإعانات. ومع ذلك، وفي ضوء النقص المتوقع في تمويل العنصر الدولي لعام ٢٠١٨ ومن أجل كفالة استمرارية الأعمال، فقد أوصت اللجنة الاستشارية بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بأن يدخل في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٨ ملايين دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي لعام ٢٠١٨. وإضافة إلى ذلك، حثت اللجنة الاستشارية الأمين العام على بذل كل جهد ممكن لزيادة مستوى التبرعات وشجعت الدوائر على الإسراع بإكمال ولايتها.

٣٧ - السيد توي (كمبوديا): قال إن حكومة كامبوديا دأبت على زيادة تبرعاتها المالية والعينية للدوائر الاستثنائية منذ عام ٢٠١٣، وأيدت بانتظام طلبات تقديم الإعانات إلى العنصر الدولي منذ عام ٢٠١٤. وبالنظر إلى أهمية الأعمال القضائية للدوائر، أيدت حكومته الإعانة التي طلبها الأمين العام لعام ٢٠١٨. ووفقا لمستوى تبرعاتها للدوائر منذ عام ٢٠١٥، ستغطي الحكومة التكاليف التشغيلية الكاملة للعنصر الوطني ومرتبات الموظفين الوطنيين خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٨. وتتطلع حكومته إلى تلقي الدعم من المنظمة لجهودها الرامية إلى جمع الأموال لتغطية بقية مدفوعات المرتبات لعام ٢٠١٨. وأعرب عن شكره للاتحاد الأوروبي ومجموعة المانحين الرئيسيين ومجموعة الدول المهتمة على ما تقدمه من دعم، وأكد التزام حكومته بكفالة إتمام الدوائر لأعمالها وفقا للخطة.

مُنعت الجلسة الساعة ١١:٤٥.

أمر، بتجميد الاستقدام لشغل الوظائف الشاغرة، باستثناء الوظائف البالغة الأهمية لكفالة استمرار الدعاوى القضائية.

٣٢ - ومضت تقول إن الأمين العام يشاطر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الشواغل التي أعربت عنها بشأن استمرار الصعوبات المالية التي تواجهها الدوائر وضرورة بذل جهود مكثفة لجمع الأموال لكفالة إتمام أعمالها بنجاح. وفي ذلك الصدد، فرغم أن تعاون الأمانة العامة الوثيق مع مجموعة المانحين الرئيسيين في نيويورك وأصدقاء الدوائر الاستثنائية من أجل جمع التبرعات للعنصرين الدولي والوطني قد أسفر عن تحديد الدعم من جانب المانحين الحاليين، فإنه لم يسهم في توسيع قاعدة المانحين بدرجة كبيرة.

٣٣ - وأردفت قائلة إن الميزانية المقترحة للدوائر لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ أعدت للمرة الأولى باستخدام نهج قائم على النتائج، وقد أقرتها اللجنة التوجيهية المعنية بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، وستعرض على مجموعة الدول المهتمة للنظر فيها. وأشارت إلى أن الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ أقل بكثير من الاحتياجات في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بسبب تدابير تحقيق الوفورات في التكاليف التي أُدخلت في عام ٢٠١٧ وتوقع إتمام التحقيقات المتعلقة بالحالتين ٠٠٣ و ٠٠٤ في عام ٢٠١٨. ومن المتوقع في الوقت نفسه أن ينخفض مستوى التبرعات في عام ٢٠١٨ عنه في عام ٢٠١٧.

٣٤ - ومن أجل كفالة النجاح في إنجاز ولاية الدوائر، التمس الأمين العام موافقة الجمعية العامة على تخصيص إعانة مالية للعنصر الدولي بمبلغ قدره ١٠,٤ ملايين دولار لعام ٢٠١٨، أخذا في الاعتبار التبرعات المتوقعة البالغة نحو ٨,٥ ملايين دولار لذلك العام. وبينما ستستمر الجهود المكثفة في مجالي التوعية وجمع الأموال، فمن شأن تخصيص اعتماد أن يوفر التمويل اللازم للوفاء بمتطلبات ميزانية الدوائر لعام ٢٠١٨، لا سيما من خلال إتاحة إمكانية تمديد عقود الموظفين من أجل كفالة إتمام الأعمال القضائية وفقا للأجال الزمنية المقترحة.

٣٥ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/72/7/Add.7)، مذكرا بأن الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٨/٥٧، وافقت على اتفاق ينص على تمويل العنصر الدولي للدوائر الاستثنائية من التبرعات من المجتمع الدولي وعلى تحمّل حكومة كمبوديا مصروفات العنصر الوطني. ورغم أن الدوائر الاستثنائية قد عملت على أساس ذلك الاتفاق بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٣، فقد دأب الأمين العام،